



# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL  
A/37/634  
S/15494  
19 November 1982  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس  
الأمن



الجمعية  
العامة

مجلس الأمن  
السنة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة  
الدورة السابعة والثلاثون  
البند ٣٧ من جدول الأعمال  
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، وموجهة إلى  
الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أود أن أوجه انتباهكم وانتباه أعضاء الجمعية العامة  
ومجلس الأمن إلى انه وفقاً لما جاء في الصحافة التركية وغيرها من وسائل الاعلام الاخبارية  
يومي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، عاد " الوفد " القبرصي التركي ، الذي قام  
مؤخراً بزيارة تركيا ، إلى المناطق المحتلة من قبرص وهو يحمل قراراً باحلال الليرة التركية  
مكان الجنيه القبرصي ، بوصفها العملة القانونية الوحيدة في ذلك الجزء من قبرص الذي تحتله  
القوات التركية منذ ما يربو على ثماني سنوات . ووفقاً لنفس المعلومات ، قال السيد كوزار بطريقة  
مميزة ، وهو يتحدث باسم نظام حكم السيد دنكتاش ، انه لم يكن في استطاعتهم التصرف على  
نحو مستقل فيما يتعلق بهذه المسألة ، "ولهذا السبب توجهوا إلى انقرة لاجراء محادثات قبل  
احلال الليرة التركية مكان الجنيه القبرصي بوصفها العملة الرسمية" . وأضاف قائلاً : " مع  
التحول النهائي من الجنيه القبرصي إلى الليرة التركية ستختتم عملية اقتصادية تاريخية ."  
وعلاوة على ذلك ، وحسب ما ورد في الصحافة القبرصية التركية " سيعامل الجنيه القبرصي على  
انه عملة اجنبية وستعامل الليرة التركية بوصفها العملة المحلية الفعلية في المناطق المحتلة " .

وسعاد تكم تدركون جيداً أن الأزمة القبرصية كانت ، وما زالت ، نتيجة غزو واحتلال  
تركيا لقبرص في عام ١٩٧٤ ، واستمرار تهديد تركيا بتقسيم قبرص ، ويعتبر الغزو التركي لقبرص  
في عام ١٩٧٤ ، واحتلال جزء كبير من أراضي جمهورية قبرص وطرد ٢٠٠ . . . . شخص من  
البيوت والممتلكات التي آلت اليهم أباً عن جد ، ومسألة الاشخاص المفقودين ، وتغيير الطابع  
الديموغرافي لقبرص عن طريق زرع مستوطنين من تركيا ، وانتهاك حقوق الانسان لسكان المنطقة

المحصورة وما شاكل ذلك ، جزءاً لا يتجزأ من الاهداف التوسعية للحكومة التركية .  
ومن المؤسف حقاً ان يأتي بعد كل هذه الحالة غير المقبولة ، التي تشكل انتهاكاً  
صارخاً لميثاق الامم المتحدة ، ولجميع قواعد القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة  
المحددة بشأن مسألة قبرص ، فعل آخر هو الغاء الجنيه القبرصي بوصفه العملة  
القانونية في الجزء المجتل من قبرص .

ويجب تقييم زيارة الزعماء القبارصة الاثراك الى انقره في نطاق سلسلـة  
الاجراءات غير المشروعة التي قامت بها تركيا ، والتي تستهدف تقوية موقف ادواتها  
الطبيعة في المنطقة المحتلة ، والتشجيع على حل المشكلة القبرصية على أساس التقسيم  
ويصبح اوضح فأوضح ان ادعاء الحكومة التركية بشأن ايجاد حل للمشكلة القبرصية  
يتسم بالعدل والقابلية للتطبيق ، ليس الا مجرد كلام يقال .

ويعتبر قرار انقره باحلال الليرة التركية مكان الجنيه القبرصي ، واتخاذ تدابير  
عملية لجعلها العملة القانونية الوحيدة في المنطقة المحتلة جزءاً من السياسة  
الانفصالية التي تنتهجها وتعززها تركيا منذ غزوها عام ١٩٧٤ .

ومن الواضح ان الزعامة التركية باقدامها على هذا الاجراء انما تحاول جاهدة  
بدلاً من العمل على ايجاد حل للمشكلة القبرصية يستند الى قرارات الامم المتحدة  
واتفاقي ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ و ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ ، ادماج المنطقة المحتلة  
على وجه السرعة في الدولة التركية . وبدلاً من تقوية العناصر المشتركة القائمة فعلاً  
والتي تربط بين أبناء شعب قبرص تقوم تركيا بالقضاء عليها ، وهي بذلك تخلق ظروفًا  
للفصل التام بين الطائفتين نتيجة لما تنتهجه من سياسة موجهة ضد السلامة الاقليمية  
لقبرص ووحدتها وسيادتها واستقلالها .

ولا عجب ان في ان المحادثات التي تجرى الآن بين الطائفتين تحت رعاية  
سعاد تكم لم تحرز اي تقدم كبير حتى الآن .

ولا تزال حكومة جمهورية قبرص ترى ان الطريقة الصحيحة لحل المشاكل التي  
تواجهها الطائفة القبرصية التركية هي من خلال انسحاب قوات الاحتلال التركي ،  
ووقف كل تدخل اجنبي في شؤون جمهورية قبرص ، وفقاً لقرارات الامم المتحدة . ولا يمكن  
حل المشاكل الاقتصادية للقبارصة الاثراك الا في اطار اقتصاد قبرصي موحد ، في  
قبرص موحدة ، وليس من خلال " مبدأ التوحيد الاقتصادي مع تركيا " الذي تعمل تركيا  
على تعزيزه .

وان حكومتى لترجو من سعاد تكم بذل كل ما لديكم من نفوذ لدى تركيا لحملها على التخلي عن سياستها الموجهة ضد استقلال جمهورية قبرص ، وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها ، ولتتخذ موقفا متمشيا مع التزاماتها كعضو في المجتمع الدولي .  
هذا وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ٣٧ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

( توقيع ) كونستانتين موشوتاس  
السفير  
الممثل الدائم لقبرص  
لدى الأمم المتحدة

-----